

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند 0,299 دينار في حين ارتفع اليورو إلى 0,372 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم أمس الاثنين. وقال بنك الكويت المركزي إن سعر صرف الجنيه الأسترليني ارتفع إلى مستوى 0,425 دينار فيما استقر الفرنك السويسري عند 0,316 دينار وبقي الين الياباني عند مستوى 0,002 دينار دون تغيير. وتراجع سعر صرف الدولار إلى أدنى مستوياته في شهر واحد مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى وذلك مع تراجع المخاوف من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين واستعادة الرغبة في المخاطرة.

## معدلات نشاط السوق ستبقى مرتبطة بالآفاق الاقتصادية المستقبلية

# «الدولي»: تماسك مستويات أسعار العقار في 2018

## .. والبنك يرفع أنشطة الهيئة العامة للصناعة للعام 2018



الرحان والوتار خلال اللقاء

● **السرхан: «الدولي» يساند الهيئات والمؤسسات الصناعية في الارتقاء بنشاطها وأهدافها**

تماشياً مع استراتيجية برنامجها المجتمعي الرامى إلى دعم وتشجيع المبادرات والجهود التنموية المحلية، أعلن بنك الكويت الدولي عن دعمه ورعايته لأنشطة وفعاليات الهيئة العامة للصناعة الرياضية والاجتماعية خلال العام الحالي.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس فريق وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، فهد السرخان على هامش لقائه مدير مكتب مدير عام الهيئة العامة للصناعة، يوسف الوتار: «إن دعم الدولي لأنشطة الاجتماعية والرياضية التي تنظمها الهيئة يأتي من منطلق حرص البنك الدائم على مساندة مختلف الهيئات والمؤسسات الصناعية ومساعدتها على تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها السعي للمساهمة بشكل فعال في دفع مسيرة البلاد التنموية من خلال الارتقاء بنشاط

ورعاية مختلف الأنشطة الاجتماعية لمختلف قطاعات ومؤسسات الدولة، ما جعل منه بنكاً رائداً وصرحاً وطنياً يحتذى به، ونتيجة إسهاماته في النهوض بمسقبل الوطن من أفراد ومؤسسات، يذكر أن بنك الكويت الدولي يحرص دائماً على المشاركة في البرامج والفعاليات الاجتماعية، وذلك تماشياً مع الرغبة الأميرية السامية التي تهدف إلى تشجيع مختلف القطاعات الإنتاجية في البلاد ومنها القطاع الصناعي المحلي، بما يخدم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وأداء وإنتاجية القطاع الصناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، مؤكداً: «إن دور الدولي لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات المصرفية والمالية لعملائه، بل يشمل أيضاً التزامه التام بمسؤوليته الاجتماعية، بما في ذلك دعمه لكل ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من أنشطة وفعاليات تشمل مختلف المجالات والقطاعات». ومن جانبه، أعرب الوتار عن شكره وتقديره لإدارة البنك على دعمها المتواصل لأنشطة الهيئة المتنوعة، مشيداً بالدور المميز الذي يلعبه الدولي في دعم

## إجمالي قيمة وعدد الصفقات ومتوسط قيمة الصفقة شهرياً للفترة (فبراير 2017 - فبراير 2018)



### ● كتب مهدي الحداد

التوالي، حيث بلغت مبيعات القطاع السكني نحو 102 مليون دينار، لتسجل ارتفاعاً بنحو 19% على أساس سنوي، كما بلغ عدد الصفقات المسجلة في القطاع نحو 290 صفقة مرتفعاً هو الآخر بنحو 16% على أساس سنوي، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع نحو 351 ألف دينار مرتفعاً بنحو 3% على أساس سنوي.

كما واصل القطاع الاستثماري أداءه القوي والذي بدأه منذ الشهر السابق، حيث بلغت مبيعات القطاع الاستثماري نحو 89 مليون دينار، مرتفعة بنحو 59% على أساس سنوي، إلا أن عدد الصفقات المسجلة في القطاع قد تراجع بنحو 42% لبلغ 70 صفقة فقط، فيما ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنحو ضعفين تقريباً إثر صفقات بأسعار مرتفعة سجلت في كل من محافظتي العاصمة وحولي وليقترب مؤشر متوسط قيمة الصفقة من 1,3 مليون دينار للصفقة الواحدة. أما القطاع التجاري فقد تراجع مبيعاته وللشهر الرابع على التوالي (على أساس سنوي) بعد الأداء القوي الذي كان قد سجله خلال العام السابق، حيث بلغت مبيعات القطاع نحو 11 مليون دينار جاءت موزعة على 5 صفقات فقط، فيما سجلت صفقتان فقط في القطاع الحرقي وبقيمة إجمالية اقتربت من 4,5 ملايين دينار.

بتتبع سهولة السوق جغرافياً، فقد استحوذت محافظة حولي على النصيب الأكبر من مبيعات سوق العقار خلال فبراير 2018، وبحصة نسبتة اقتربت من 29% من إجمالي مبيعات السوق، تلتها محافظة العاصمة بنحو 25% من المبيعات، فيما حلت محافظة مبارك الكبير أولاً في الحصة النسبية من عدد الصفقات العقارية المسجلة في السوق وبحصة تزيد قليلاً عن 23%، تلتها محافظة الأحمدية التي استحوذت على نسبة تقل عن 23% قليلاً.

### مستويات الأسعار

سجلت تغيرات متفاوتة في مستويات متوسطات الأسعار الشهرية على أساس سنوي، حيث ارتفع متوسط سعر المتر المربع الواحد بنحو 1,5% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع مستويات الأسعار للصفقات المسجلة في محافظة مبارك الكبير والتي شهدت أكبر عدد صفقات في القطاع السكني مقارنة بقية المحافظات، فيما ارتفع متوسط سعر المتر المربع الواحد بنحو 27% في القطاع الاستثماري، إلا أن مستويات الأسعار المسجلة في القطاع الاستثماري ليست ممثلة بالضرورة لواقع الأسعار على أرض الواقع نظراً لتسجيل بعض الصفقات التي جاءت بأسعار أعلى من المتوسط المعتاد في محافظتي العاصمة وحولي.

أكد بنك الكويت الدولي أن مؤشرات سوق العقار الكويتي أظهرت تحسناً في مبيعات سوق العقار الكويتي على أساس سنوي، فيما بقي مؤشر عدد الصفقات المنفذة في السوق مقارباً لمستوياته المقابلة في العام السابق، ما انعكس على شكل ارتفاع في مؤشر متوسط قيمة الصفقة، كما أظهرت مستويات الأسعار تماسكاً في بداية العام الأمر الذي قد يشير في حال استمراره لتراجع حدة هبوط الأسعار على أقل تقدير، هذا ويتوقع لسوق العقار الكويتي أن يحافظ على مستويات نشاطه التي سجلت خلال الشهرين الماضيين من العام، كما ستبقى مستويات نشاط السوق مرتبطة بالآفاق الاقتصادية المستقبلية.

وقال الدولي في التقرير العقاري الذي أعدته وحدة البحوث الاقتصادية أن سوق العقار الكويتي واصل أداءه الجيد الذي كان قد بدأه منذ بداية العام، حيث بلغت مبيعات سوق العقار الكويتي نحو 213 مليون دينار في شهر فبراير 2018 (عقود ووكالات)، لتتبع مبيعات السوق بنحو 29% على أساس سنوي، فيما حافظ السوق على مستويات جيدة لمؤشر عدد الصفقات حيث بلغ نحو 368 صفقة، متراجعا بأقل من 3% على أساس سنوي، كما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو 578 ألف دينار مرتفعاً نسبة 32% مقارنة بشهر فبراير من العام الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن التحسن في أداء السوق قد جاء مدفوعاً بنشاط جيد في القطاع السكني ونشاط أفضل من فترات سابقة وللشهر الثاني على التوالي في القطاع الاستثماري الذي شهدت مبيعاته نمواً بنحو 59% على أساس سنوي، كما سجل القطاع الحرقي أداءً جيداً برغم حصته الهامشية من إجمالي مبيعات السوق، فيما تراجع أداء القطاع التجاري إلى النصف مقارنة بمستويات المبيعات التي سجلها خلال فبراير من عام 2018.

وبمتابعة الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء السوق خلال شهر فبراير 2018 مع نظرائه من كل عام (شهر فبراير من كل عام منذ عام 2007)، وذلك لبيان التغير في مؤشرات السوق مع تحديد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر فبراير الحالي في المرتبة التاسعة في مؤشر قيمة المبيعات (مقارنة بنفس الشهر من كل عام خلال الاثني عشر عاماً الماضية)، فيما حل في المركز الحادي عشر (المرتبة قبل الأخيرة) في مؤشر عدد الصفقات، فيما حل في المركز الثالث في مؤشر متوسط قيمة الصفقة كما يظهر الجدول التالي.

### أداء سوق العقار قطاعياً

استمر القطاع السكني في أدائه الجيد للشهر الثاني على

## ملتزمون بأخلاق الرواد منفتحون على روح العصر



## الأسرة الاقتصادية

- حسين علي الخرافي
- محمد جاسم حمد الصقر
- محمد عبدالرضا عبدالله كاكولي
- مصعب سالم محمد النصف
- وفاء احمد القطامي
- وليد خالد حمود الدبوس
- خالد مشاري الخالد
- سايبر بدر السايبر
- ضرار يوسف الغانم
- عبدالله نجيب الملا
- عبد الوهاب محمد الوزان
- فهد يعقوب يوسف الجوعان

### باب التصويت مفتوح اليوم الأربعاء

بإذن الله من الساعة 8:00 صباحاً حتى 8:00 مساءً

لغرفة تجارة وصناعة الكويت 28/03/2018

### التوزيع النسبي لإجمالي قيمة وعدد الصفقات العقارية

المحافظة	الحصة من إجمالي السوق	المحافظة	الحصة من إجمالي الصفقات
محافظة حولي	26,6%	محافظة مبارك الكبير	23,2%
محافظة العاصمة	24,7%	محافظة الأحمدية	22,7%
محافظة مبارك الكبير	23,0%	محافظة حولي	16,7%
محافظة الفروانية	10,3%	محافظة العاصمة	14,3%
محافظة الأحمدية	8,5%	محافظة الفروانية	13,1%
محافظة الجهراء	5,0%	محافظة الجهراء	10,1%

### مقارنة لأداء سوق العقار الكويتي في فبراير للفترة 2007-2017

الرتبة	الشهر والسنة	إجمالي قيمة الصفقات «مليون دينار»	عدد الصفقات	متوسط قيمة الصفقة «ألف دينار»
1	فبراير 2014	499,5	516	968,0
2	فبراير 2016	274,5	377	728,2
3	فبراير 2012	269,8	873	309,0
4	فبراير 2015	253,8	440	576,8
5	فبراير 2013	239,1	582	410,8
6	فبراير 2008	225,7	969	232,9
7	فبراير 2007	224,7	616	364,8
8	فبراير 2011	219,8	419	524,6
9	فبراير 2018	212,9	368	578,5
10	فبراير 2017	165,6	379	436,9
11	فبراير 2009	115,3	358	322,1